الى دولة باحثة عن السلام في شرقي نهر الأردن فقط . فهذه هي القاعدة الاقليمية الوحيدة ، وهي المركز المرغوب والمحتمل لتنفيذ التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، والحل الفلسطيني شرقي الأردن يخفف الضغط ويسمح بايجاد تسوية مقبولة بالنسبة للمنطقة ... »[٢٦] .

ومن الواضح أن كلام أشد يمثل وجها آخر للاستراتيجية الصهيونية ، يستند الى حل المشكلة الفلسطينية على حساب شرقي الأردن ، مع بقاء الأرض الفلسطينية (الضفة والقطاع) تحت الاحتلال والضم الاسرائيلي . بيد أن هذا الاتجاه يبقى محدودا ، وهو لا يحظى بتأييد دولي أميركي فيما يبدو .. ومثل هذا الحل لا يرتهن بارادة الاسرائيليين وحدهم ، فضلا عن انه يتطلب متغيرات دولية في المنطقة .

٤ ـ الحكم الذاتي للضفة الغربية : لعل هذا الاتجاه الذي برز بصورة خاصة مع مجيء الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وطرح بيغن لمشروعه المعروف ، يندرجان تحت الاتجاه الثاني الذي تحدثنا عنه ، وهو تكريس الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ، ومحاولة حل المشكلة الفلسطينية ضمن اطار السيادة الاسرائيلية ووحدة أرض فلسطين التاريخية .

وما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان هذا الاتجاه لم يظهر بطرح بيغن لمشروعه ، بل له ارهاصات قديمة تعود الى نهاية الستينات ؛ أي بدايات هذه المرحلة . فقد طرح ، في نهاية الستينات ، مشروع للادارة المدنية الذاتية في الضفة والقطاع ،بحيث تظل المنطقة المحتلة تابعة للسيادة الاسرائيلية . ولعل أول من طرح فكرة هذا المشروع دان بافلي ، مستشار الحاكم العسكري للضفة الغربية ، في العام ١٩٦٩ . وكان مبرر فكرة بافلي لقيام هذا المشروع « تعميق التعايش القائم في المناطق المحتلة بين اسرائيل والعرب » . وقد اقترح بافلي ، آنذاك ، حكما مدنيا بدلا من الحكم العسكري ، واجراء انتخابات بلدية ينتخب فيها المواطنون العرب في الضفة والقطاع رؤساء بلدياتهم .

كذلك طرح شمعون بيرس، في العام ١٩٧٥ ، مشروعا مشابها للادارة الذاتية على أساس توسيع صلاحيات البلديات وتقليص تدخل الحكم العسكري ، بحيث يتحول رئيس البلدية الى ما يشبه حاكم اللواء[٢٧] .

بيد أن مثل هذه المشروعات ظلت مجرد مقترحات مطروحة ، الى أن جاءت حكومة بيغن فطورتها في اطر مرسومة واضحة ، وجعلت منها استراتيجية سياسية للتكتل الحاكم تجاه المناطق المحتلة والقضية الفلسطينية . وقد سارت الحكومة الاسرائيلية بالفعل أشواطا في تنفيذ هذه الاستراتيجية ، خصوصا بعد اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة الثنائية المصرية ـ الاسرائيلية . ويمكن أن نعتبر خطوة حكومة بيغن هذه منعطفا حادا في الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن وتجاه القضية الفلسطينية بصورة عامة . فلم تعد الضفة الغربية موضع مساومات سياسية ضمن اطار التسوية الاقليمية وتحديد مناطق الأمن ، والانسحاب من الضفة ـ مع بقاء التحصينات والمستوطنات ـ في مقابل معاهدة سلام شاملة مع الأردن ، بل باتت جزءا من « أرض ـ اسرائيل » تخضع للسيادة الاسرائيلية ، وتتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي .